وهو خلاف ما مر قوله من سائر الجهات فيه نظر لان الفعل المذكور هو احدى الجهات
الآتي ذكرها فلا يراد نفي غيرها قوله تابع لجهة الخ يعني فان صدق المحمول بالفعل فالموضوع يصدق
على الافراد بالفعل كذلك نحو كل انسان حيوان وان صدق المحمول بالامكان فالموضوع كذلك
نحو كل انسان كاتب فكاتب صادق بالامكان والانسان كذلك وهذا القول مذهب قوم
وليس المقيد منفردا به قال ابن مرزوق وذهبت طائفة الى ان جهة صدق الموضوع تابع
لجهة صدق القضية وزعم ابن رشد انه مذهب ارسطو انتهى قوله اربعة مفهومات
الخ هذا التقسيم ذكره شروح الجمل اما الاول وهو ان يراد الحقيقة فباطل كما قال المص اذ يتعذر
الانتاج لان قولنا كل ج ب وكل ب ا معناه على هذا التقدير حقيقة ج صدق عليها
ب وحقيقة ب صدق عليها ا ولا يندرج في الكبرى الا ما هو حقيقة ب والصغرى
لم تثبت ان ج حقيقة ب حتى يندرج في الكبرى ويصدق عليه الاكبر الذي هو ا بل انما
اثبتت ان ج صدق عليه ب كما قررنا وقول المص ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان
فرس هو فرض مثال لذلك وهو فاسد الصورة ايضا لعدم كلية الكبرى على ما سياتي في الاقيسة
من الخلاف في خلله اصوري ام مادي قال ابن مرزوق وفي معنى ارادة الحقيقة فقط ارادة الافراد
فقط وكان المص لهذا سكت عن ابطال هذا القسم وفيه غنى سياتي التنبيه عليه ان شاء الله تعالى
واما الثالث وهو ان يراد الموصوف فباطل ايضا اذ يستلزم ان يكون لكل موضوع موضوع
الى غير نهاية قال ابو عبد الله الشريف على ما نقل ابن مرزوق ومعنى ذلك ان الموضوع
ابدا صفة فلها موصوف فكل موضوع له موضوع اي له محل يقوم به ولا محذور في هذا
نعم يلزم تعدد الحمل والوضع عند ما تريد ان تخبر عن ذات غير صفة انتهى قال ابن مرزوق
وهذا افهم من كلام شيخنا ليس هو المراد وانما مراده انه اذا كان المفهوم من ج ب ما وصف
بج فذلك المفهوم لا يراد منه حقيقته ولا افراده بل ما وصف به ثم الكلام في هذا المفهوم
كالكلام في الذي قبله فيلزم التسلسل وهذا معنى قوله يلزم ان يكون لكل موصوف موصوف
الى غير نهاية انتهى قلت وفي هذا كله نظر اذ ما تحققه من الاقسام ثلاثة
الحقيقة فقط والافراد فقط والحقيقة والافراد معا ولا نجد شيئا اخر نجعله هو الموصوف
حتى يكون قسما رابعا ورايت في بعض طرر الشروح لبعضهم يقرر كلام المص ان المراد
بالموصوف بالموضوع ما يعم الذات والافراد فهو اما الذات او الافراد لا على تعيين احدهما
فقط قال وبهذا يحصل الفرق بين الثالث المذكور وبين غيره من المفهومات الثلاثة غير
ولو قيل الموصوف بالموضوع هو الذات فقط لكان الثالث هو الاول وكذلك لو قيل هو
الافراد فقط لكان هو الثاني مع ان القسمة رباعية انتهى قلت وهذا التقدير
انما فيه توجيه التقسيم لما انه لاعتبار وليس فيه اثبات فتنتهض فيه التسلسل
الذي ذكره عند اعتباره لان الترديد بين القسمين اعني الحقيقة والافراد وهو معنى قوله
احدهما لا بعينه لا يستلزم عند ارادته ترديدا اخر حتى يلزم فيه التسلسل ضرورة اذ كلا
من القسمين المذكورين ليس فيه حقيقة وافراد حتى ينتقل الى ثابت لا بعينه فيقال المعتبر احدهما
لا بعينه فيلزم التسلسل فتبين لك من هذا ان اثبات الموصوف قسما زائدا على الثلاثة

المذكورة

٢٨

المذكورة غير متحقق نعم لو قيل ان هنالك الافراد فقط والحقيقة التي تفهم من الحد والمفهوم
الجملي الذي يفهم من اللفظ عند من سمعه عالما بوضعه فان من سمع لفظا فهم منه فهما ما وتوقف
على مدلوله في الجملة ان كان عالما بوضعه واما الحقيقة التي تفهم من الحد فلا يدركها بمجرد ذلك
فقد افترق المفهوم من اللفظ في الجملة والحقيقة فتصير الاقسام ثلاثة والرابع هو المقيد وهو
الذي يعم الجميع لكان شيئا والذي ذكره شروح الشمسية ان مصدوق ج مثلا يسمى ذات الموضوع
ومفهوم ج يسمى وصف الموضوع وعنوانه اذ لا تعرف الذات الا به كما يعرف الكتاب بعنوانه
وسواء كان هذا العنوان عين الذات نحو كل انسان كذا اذ الحكم على زيد وعمرو مثلا والانسان عين
ماهية كل من تلك الافراد او كان داخلا فيها نحو كل حيوان حساس فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمرو
ولاحق ويعفور والحيوان جزء من حقيقتها او كان خارجا نحو كل كاتب كذا فان الحكم فيه ايضا على زيد
وعمرو مثلا والكاتب خارج عن حقايقها فرجع الجملة الى عقدين وهما اتصاف ذات الموضوع
بوصف الموضوع واتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول الاول تقييدي والثاني خبري بيانه ان كل
ج ب معناه الذات المتصفة بالجيمية صدقت عليها البائية فقولنا الذات المتصفة بالجيمية
هو العقد الاول التقييدي وكونها صدقت عليها البائية هو العقد الثاني الخبري فهناك ثلاثة
اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول اما ذات الموضوع فالمراد بها
الافراد الشخصية التي يصدق عليها العنوان ان كان نوعا او ما يساويه من الفصل والخاصة
والافراد الشخصية والنوعية ان كان جنسا او عرضا عاما فنحو كل انسان او كل ناطق او كل
ضاحك كذا الحكم فيه على زيد وعمرو وغيرهما من الاشخاص ايضا وعلى الحقايق النوعية من الانسان
والفرس وغيرهما قال القطب ومن الافاضل من قصر الحكم على الافراد الشخصية وهو قريب الى
التحقيق لان اتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من اشخاصها
به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص انتهى فقد اتضح من هذا الكلام ان المسمى بالذات هو الافراد
فقط اما في النوع ومساويه فظاهر واما في الجنس والعرض العام فلان الطبايع على القول بارادتها
من افراده وليست هي حقيقته وان المقصود من الموضوع هي افراده الشخصية اما وحدها
او مع الطبايع النوعية على قول وعلى كل حال فالمفهوم المطابقي الذي هو الحقيقة غير مقصود
اذ ليس من الافراد الشخصية ولا النوعية نعم للمص الدرك من وجهين احدهما انه جعل الذات
مرادفا للحقيقة اذ جعلهما قسما واحدا وقد بان الفرق بينهما في الاصطلاح وجوابه انه لم يرد
بالذات ما ذكر من الاصطلاح بل اراد معناها المتعارف في غير هذا المحل ولا شك انها تطلق على
الحقيقة وذكر الذات بالمعنى المتقدم بلفظ الافراد لكراد ف لها فلم يخل بشيء من القسمين ولا
مشاحة في التعبير او انه وجد اصطلاحا اخر غير ما اسلفناه ولا يقال انه اراد والذات الحقيقة
معا في المفهوم الاول لا انهما مترادفان لانا نقول لو اراد ذلك لكان الاول هو الرابع واختل
التقسيم الثاني ان قوله لاحتمال الرابع هو المراد بلفظ الحصر مع جعله هو الذي اصطلح
عليه اهل المنطق يقتضي ان هذا متفق عليه وقد علمت ما مر انه ليس كذلك وجوابه انه مر
على طريقة الجمل فالمراد باهل المنطق ارباب تلك الطريقة والله اعلم والحصر باعتبار انه للمبين
بطلان ارادة المفهومات الثلاثة الاول لم يبق الا حصر الارادة في الرابع عنده هو كلا غير ان المص

Copyright © King Saud University